

# ما يحدث في دارفور لا يبقى في دارفور

سليمان بلدو



## ما يحدث في دارفور لا يبقى في دارفور

كتبه: سليمان بلدو

9 مايو/أيار، 2022

مرصد الشفافية والسياسات في السودان (STPT) Sudan Transparency and Policy Tracker

صورة الغلاف: إنعام النور



## جدول المحتويات

1. فاعلو العنف ومحركوه..... 3
2. ما تأثير الأحداث على مستقبل اتفاق جوبا للسلام؟..... 4
3. ما الذي يعنيه العنف للمجلس العسكري وللعلاقات بين مكوناته؟..... 6
4. سياسات قاتلة..... 7
5. رد الفعل الدولي..... 8
6. الملاحظات الختامية والتوصيات..... 9

تركت موجة العنف الأخيرة في ولاية غرب دارفور العديد من المراقبين مصدومين يتساءلون: من المتورط في الفظائع الجماعية التي وقعت، وما هي دوافع العنف وأسبابه الجذرية؟ وما هي أوجه ارتباط العنف باتفاق جوبا لسلام السودان، أكتوبر/تشرين الأول 2020، الذي كان ينبغي أن يحقق السلام في دارفور ومناطق النزاعات الأخرى في السودان ولكن من الواضح أنه فشل في ذلك؟ وأخيراً، ما الذي يعنيه العنف بالنسبة للمجلس العسكري والعلاقات بين المكونات المختلفة؟

في هذا الموجز الافتتاحي، يحاول مرصد الشفافية والسياسات في السودان، الذي تأسس مؤخراً، تقديم عناصر من الإجابات على هذه الأسئلة، بهدف تشجيع القرارات السياسية المستنيرة في المستويين الداخلي والدولي على حد سواء، بشأن النهج اللازمة لتحقيق الاستقرار والسلام المستدام في دارفور والسودان.

### 1. فاعلو العنف ومحركوه

ترك أسبوع آخر من إراقة الدماء غرب دارفور وبقية السودان في حالة صدمة عميقة. فقد أدت الهجمات على بلدة كرينك وبعض القرى المجاورة لها يومي الجمعة 22 والأحد 24 أبريل/نيسان إلى مقتل ما يقرب من 200 مدني وإصابة العشرات بجروح خطيرة، وأدت إلى نزوح ما يقدر بنحو 85000 إلى 115000 شخص<sup>1,2,3</sup>. نهب المهاجمون المقتنيات الثمينة وأحرقوا المنازل والأسواق ودمروا البنية التحتية المدنية الأساسية مثل المستشفى المحلي والصيدلية التابعة له<sup>4</sup>. وكان من بين القتلى عشرات النساء والأطفال والمعلمين والعاملين في مجال الصحة. وامتد العنف يوم الأحد 24 والأيام التالية إلى مدينة الجنينة عاصمة الولاية، مما أجبر آلاف السكان على الفرار من بيوتهم. وإلى جانب ما كشفته المذبحة في كرينك عن مدى استمرار العلاقات الإثنية في دارفور الكبرى في حالة التشاحن، فقد كشفت أيضاً عن تواطؤ أو عدم كفاءة أجهزة الأمن المحلية؛ إذ انضم أفراد منها إلى ذوي إثنيتهم خلال الهجوم، وفشل البعض الآخر في التدخل بسبب افتقارهم للقدرة العسكرية لمواجهة أعداد المهاجمين. ويمكن الجدل بأن قوات أمن الدولة الرسمية لا يمكن أن يُنظر إليها بعد الآن كقوات محترفة تتوفر على حس المسؤولية والحياد، بل هي جزء من النسيج الإثني للصراع. والأسوأ من ذلك، أنها تستخدم وضعها الرسمي واجهة لإضفاء الشرعية على أفعالها.

أما خارج دارفور فقد أُلقت موجات الأحداث المأساوية ضوءاً قاسياً على المشهد الوطني، وأضافت الأحداث دليلاً جديداً إلى الأدلة الموجودة سلفاً على هشاشة التحالف الانتهازي الذي يستند إليه انقلاب أكتوبر/تشرين الأول 2021 بين القوات المسلحة السودانية،

<sup>1</sup> شاهد تقدم المهاجمين في فيديو تويتر تحققت منه بي بي سي، هنا:

<https://twitter.com/TaqwaAhmed83/status/1518462266357788675?s=20&t=vrC44hdLkJBVJFy-tw0ZaA>.

<sup>2</sup> انظر أيضاً: بي بي سي، "دارفور: لماذا يهاجم الجنجويد السودانيون مرة أخرى؟" 27 أبريل/نيسان 2022، متاح على:

<https://www.bbc.com/news/world-africa-61217999>

<sup>3</sup> موقع Reliefweb، "السودان: الصراع المجتمعي - كرينك والجنينة، غرب دارفور، إحاطة عاجلة بأخر المستجدات رقم 1 (25 أبريل/نيسان 2022) [الإنكليزية/العربية]"، 25 أبريل/نيسان 2022، متيسرة على:

<https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-inter-communalconflict-kereneik-ag-geneina-west-darfur-flash-update-no-01-25-apr>

<sup>4</sup> دارفور 24، "أطباء بلا حدود: مقتل عاملين صحبيين في مستشفى كرينك ونهب الصيدلية"، 26 أبريل/نيسان 2022، باللغة العربية، متاح على:

<https://www.darfur24.com/2022/04/26/أطباء-بلا-حدود-مقتل-عاملين-في-مستشفى-كر>

وقوات الدعم السريع التي صارت جيشاً موازياً ومنافساً، والحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان 2020. فمع عدم وجود قاعدة سياسية ذات مصداقية تدعم احتيازهم للسلطة، أعاد قادة الانقلاب إحياء مجموعة من الموالين للنظام السابق للرئيس المخلوع عمر البشير، الذين ظلوا يأملون العودة إلى السلطة. وافتضح أمر الجنرالات، الذين زعموا أن عليهم واجباً وطنياً لمنع انهيار السودان وتحسين أمنه عندما أطاحوا بالحكومة الانتقالية التي يقودها المدنيون، وتبين أنهم غير قادرين على تحمل مسؤولياتهم في حماية حق مواطنيهم في الحياة. والأسوأ، أن حركات دارفور التي ربطت مصيرها السياسي بالانقلاب تبين أنها غير قادرة على التأثير على الأحداث في المنطقة ولا تستطيع سوى إدانة عجز القوات النظامية أو إحجامها عن حماية المدنيين وتأمين السلام.

ينتمي معظم القتلى الـ 200 في الهجمات على كرينك إلى المجموعة الإثنية المساليت وآخرين مستقرين معهم من أقليات التاما والبرقو والأقليات العربية، وكثير منهم نزحوا في موجات سابقة من الصراع في غرب دارفور منذ عام 2003. ووصفت وسائل الإعلام وشهود العيان الذين استمع اليهم مرصد الشفافية والسياسات في السودان المهاجمين بأنهم رعاة من أصل عربي يدعمهم جنود من قوات الدعم السريع.

وفي سيناريو مألوف للغاية، اندلع هذا الصراع بسبب حادث فردي لقتل اثنين من الرعاة بالقرب من البلدة ثم نصب كمين قاتل لفريق البحث الذي تعقب المشتبه في قتلهم للرعاة إلى ضواحي كرينك<sup>5</sup>. ومثلت سلسلة الهجمات الانتقامية الواسعة النطاق والعشوائية التي أعقبت ذلك عقاباً جماعياً لمجموعة بأكملها على أساس إثني. وإن بدت هذه الصورة مألوفة، فذلك لأنها تستحضر صورة مهاجمي الجنجويد عندما شنوا هجماتهم على آلاف القرى والمستوطنات التي يسكنها شعوب الفور والمساليت والزغاوة خلال الموجات المختلفة من الصراع بين حكومة البشير وحركات دارفور المسلحة التي بدأت في 2003-2004. وها قد مضى ما يقرب من عقدين من الزمان ولا يزال المدنيون العزل يموتون ويلامون لوماً جماعياً على أفعال إخوانهم.

لم تكن الاستجابة الأمنية من القوات المحلية المشتركة من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والشرطة والاحتياطي المركزي كافية على الإطلاق، حتى عندما وصلت قافلة تعزيز صغيرة من القوات المشتركة من الجنيبة بعد الموجة الأولى من الهجمات يوم الجمعة. وبحسب شاهد عيان تحدثنا معه لأغراض هذا الموجز، فإن تحليق مروحية تابعة للقوات الجوية السودانية في المنطقة يوم السبت تمكن من ردع المهاجمين مدة يوم واحد ومنح السكان المحليين إحساساً زائفاً بالأمن. ثم عاد المهاجمون بأعداد هائلة يوم الأحد في ما يقدر بنحو 150 عربية مسلحة ودراجات نارية وعلى ظهور الخيل، مكتسحين بذلك دفاعات المدينة. وتألقت هذه الأخيرة من قوة مشتركة من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والشرطة والاحتياطي المركزي، بـ 20 مركبة عسكرية. وبحسب بيان لوالي غرب دارفور، خميس عبد الله أبكر، انسحبت القوات النظامية الحكومية إلى الحامية المحلية ولم تفعل شيئاً بينما كان المهاجمون يقتلون عشرات المدنيين ويدمرون البلدة<sup>6,7</sup>. وقد نفى حاكم الولاية مشاركة تحالف القوات السودانية، المجموعة الموقعة على اتفاق جوبا التي يرأسها، في الأحداث التي وقعت في كرينك<sup>8</sup>.

كانت أحداث الأسبوع الذي بدأ في 22 أبريل/نيسان 2022 إعادة لصراع إثني حدث قبل عام. فابتداءً من 3 أبريل/نيسان 2021، أي بعد ستة أشهر من توقيع اتفاق جوبا، انتشر العنف المحلي في الجنيبة، وإلى أن عاد الهدوء إلى المنطقة بعد نحو أسبوع كان قد قُتل ما لا يقل عن 145 وأصيب 230 بجروح<sup>9</sup>. ووقتها، كما هو الحال الآن، وضع القتال ميليشيات رعاة من أصل عربي بقيادة مقاتلين من قوات الدعم السريع ضد جماعات كونها شعب المساليت المحلي للدفاع عن النفس في أعقاب الهجمات المتكررة على النازحين من مجتمعهم في ديسمبر/كانون الأول 2019 – يناير/كانون الثاني 2020 ويناير/كانون الثاني 2021<sup>10</sup>.

<sup>5</sup> فرانس 24، "مئات القتلى في اشتباكات قبلية في غرب دارفور بالسودان"، 27 أبريل/نيسان 2022، متاح على:

<https://www.france24.com/en/africa/20220427-hundreds-killed-in-tribal-clashes-in-sudan-s-west-darfur>

<sup>6</sup> مقابلة هاتفية لمتقضي الشفافية والسياسات في السودان، 28 أبريل/نيسان 2022.

<sup>7</sup> انظر أيضاً: راديو دبنقا، "العنف في غرب دارفور يخلف أكثر من 200 قتيلاً - هذوء حذر' مع استمرار إغلاق المستشفيات والأسواق"، 27 أبريل/نيسان، 2022، متاح على:

<https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/west-darfur-violence-leaves-200-dead-cautious-calm-as-hospitals-markets-stay-closed>

<sup>8</sup> أخبار الجنيبة، "بيان اللواء خميس عبد الله أبكر والي غرب دارفور بشأن الأحداث في محليتي كرينك والجنيبة"، 26 أبريل/نيسان، 2022، باللغة العربية، متاح على:

<https://fb.watch/cPOwdOIw9/>

<sup>9</sup> أسوشيتد برس، "زعيم السودان يزور دارفور بعد مقتل 144 في اشتباكات قبلية"، 12 أبريل/نيسان، متاح على:

<https://apnews.com/article/sudan-a2ee9a4e3e51e4e5776a070b3c5f542f>

<sup>10</sup> مقابلات مع مصادر محلية، 2021، و2022.

## 2. ما تأثير الأحداث على مستقبل اتفاق جوبا للسلام؟

ثمة اعتقاد خاطئ بأن التأخير في تنفيذ الترتيبات الأمنية لاتفاق جوبا منذ أيام الحكومة المدنية بقيادة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك التي أُطيح بها، وخاصة بعد استيلاء العسكر على السلطة في أكتوبر/تشرين الأول 2021، يمثل -أي التأخير- عاملاً رئيسياً في تدهور الأمن في مناطق النزاع في السودان. وعلى وجه الخصوص، يُنظر إلى استمرار فشل الطرفين في إنشاء القوة الأمنية المشتركة لدارفور بعد التدريب المناسب للمقاتلين المدمجين التابعين للحركات «في غضون 90 يوماً من توقيع الاتفاق» على أنه انقطاع عن حماية المدنيين.<sup>11، 12</sup> ولكن ليس من الواضح مدى فعالية الترتيبات الأمنية، إذا تم تنفيذها، في التصدي للتهديدات الأمنية واحتياجات حماية المدنيين في دارفور. إذ لا تشمل عمليات وقف إطلاق النار، والإدماج، والتسريح، ونزع السلاح، وإعادة الإدماج، وغيرها من أحكام الاتفاق ذات الصلة، سوى الحركات الموقعة على اتفاق سلام جوبا، ولا تتناول الميليشيات الإثنية الكثيرة التي تجوب أرياف دارفور وتروّع مدنها. وبما أنّ الحركات الموقعة لم تشارك في أعمال العنف 2019-2022 في غرب دارفور، فقد لا يكون لأحكام اتفاق جوبا سوى قيمة محدودة أو حتى معدومة في التعامل مع هذا العنف. وفضلاً عن ذلك، ورغم أن القصد من القوة الأمنية المشتركة لدارفور هو توفير الأمن على نطاق أوسع، فمن المتوخى ألا يكون هناك سوى 6000 ضمن القوات الـ 12,000 التي يفترض أن تكون جاهزة للانتشار في جميع أنحاء دارفور وهذه القوات موضع شك من حيث القدرات، ومعايير حقوق الإنسان، وثقة المجتمعات المحلية فيها، والقيادة والسيطرة. فما الذي يجعل هذه القوة أكثر فعالية من قوات الجيش، والدعم السريع وقوات شرطة الاحتياطي المركزي الموجودة أصلاً في دارفور؟

اتفاق جوبا لسلام السودان، كحال الكثير من اتفاقيات السلام السابقة في السودان، صفقة نخبوية أكثر من كونه برنامجاً شاملاً. فقد وعد الاتفاق بتحقيق تقاسم السلطة والثروة من خلال تعيين قادة حركات المعارضة المسلحة في مناصب وزارية وخدمية عامة رئيسية. وقد نُفذ ذلك بتعديل وزاري تم إجراؤه بعد توقيع الاتفاق، منح وزارات المالية والتعدين والطاقة والتنمية الاجتماعية والثروة الحيوانية بالإضافة إلى مناصب حكام الولايات الاتحادية لقادة الحركات الموقعة في دارفور، في حين أنّ الأحكام التي تعالج الأسباب الجذرية للصراعات وتوسيع نطاق مكاسب السلام لتشمل الملايين الذين تم تشريدتهم من حياتهم الطبيعية وسبل عيشهم بسبب النزاعات التي دامت عقدين من الزمان لا تزال قيد نصوص مكتوبة. وبانضمام الحركات المسلحة إلى الحملة السياسية التي مهدت الطريق للانقلاب، سعت هذه الحركات إلى توطيد مكاسبها الضيقة في المناصب الحكومية العليا لكنها خاطرت بالنأي بنفسها عن المجتمعات المحلية والحركة المؤيدة للديمقراطية على المستوى الوطني.

ظل وزراء اتفاق جوبا من فصيل الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة مالك عقار ومن حركات دارفور الموقعة على السلام في مواقعهم بعد انقلاب أكتوبر/تشرين الأول 2021 على الرغم من قرار قادة الانقلاب بحل الحكومة التي يقودها المدنيون والتي كانت هذه الحركات جزءاً منها. وقد أكدت الأحداث في كرينك مدى بعد هذه الحركات عن الدوائر التي يزعمون تمثيلها، فهؤلاء القادة موجودون في الخرطوم أو في عواصم الولايات الاتحادية بينما تصير عدم قدرتهم على التأثير على الأحداث أمراً واضحاً.

ويبدو أن اتفاق جوبا للسلام قد أدى إلى تفاقم الاستقطابات الإثنية في جميع أنحاء دارفور وليس فقط في ولايتها الغربية. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الاتفاقية تتضمن أحكاماً قوية بشأن عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية والتي يُنظر إليها على أنها تتطلب إبعاد القاطنين الجدد، الذين يقاومون الرحيل بطبيعة الحال. ففي 26 أبريل/نيسان 2021، هاجم رجال ميليشيا ينتمون إلى مجموعة الترجم الإثنية عدة قرى يسكنها أفراد من جماعة الفور في منطقة وادي بلبل، بالقرب من نيالا في جنوب دارفور.<sup>13</sup> وتميل المعلومات الواردة من المنطقة إلى الإشارة إلى صلة الهجوم بالتنفيذ الوشيك لاتفاق جوبا مع تصاعد التوترات التي أدت إلى الهجمات، مثل ما حدث في الجينية في وقت سابق من ذلك الشهر. وفي خطاب ناري ألقاه نذير محمد يعقوب، من الترجم، في مارس/آذار، سُمع وهو يخبر أتباعه أنه يرحب بالسلام لكنه سيقاوم أي مزاعم للموقعين على الاتفاق تعتبر شعبه «مستوطنين جدد».<sup>14</sup> وتزامن التجمع مع زيارة بعض الموقعين على اتفاق جوبا إلى المنطقة للترويج للاتفاق وتبيينه للمجتمعات المحلية.<sup>15</sup>

<sup>11</sup> على النحو المنصوص عليه في اتفاق جوبا لسلام السودان، مسار دارفور، الفصل 8: "البروتوكول الدائم لوقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية النهائية، المادة 1-29-1.

<sup>12</sup> المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "اتفاق جوبا لسلام السودان، ملخص وتحليل"، 2021، متاح على:

<https://www.idea.int/sites/default/files/publications/the-juba-agreement-for-peace-in-sudan-en.pdf>

<sup>13</sup> راديو دبنقا، "احتجاجات على العنف في جنوب دارفور"، 30 أبريل/نيسان 2021، متاح على:

<https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/protests-over-violence-in-south-darfur>

<https://www.facebook.com/ibrahim.bakar.3139/videos/2813179475677525/>

<sup>14</sup> انظر

<sup>15</sup> مقابلات متقصي الشفافية والسياسات في السودان.

وقد لا يكون اتفاق جوبا بصورته الحالية كافياً للتعامل الناجع مع أحداث العنف الجماعي المتكررة. ولا يزال السؤال مطروحاً بشأن الظروف السياسية التي تكفل أن يسهم تنفيذ أحكام اتفاق جوبا في إحلال السلام والاستقرار بدلاً من تأجيج التوترات بين المجتمعات المحلية في أرض الواقع.

### 3. ما الذي يعنيه العنف للمجلس العسكري والعلاقات بين مكوناته؟

إن إدانة أعضاء المجلس العسكري الحاكم للهجوم على كرينك دليل على هشاشة التحالف الانتهازي بين عناصره والتقصير في مسؤوليتهم الجماعية عن توفير الأمن للمواطنين السودانيين. فقد ندد مني أركو مناوي، الحاكم العام لإقليم دارفور الذي لم يتحول قانونياً بعد إلى إقليم، بعدم كفاية وعدم كفاءة الاستجابة الأمنية على الصعيدين المحلي والقومي في خطاب القاه يوم الأحد 24. وقال الحاكم، وهو رئيس لحركة تحرير السودان/فصيل مني مناوي الموقع على اتفاق جوبا لسلام السودان، إن الأجهزة الأمنية الموجودة في دارفور كانت «إما بطيئة في التدخل، أو متواطئة ومشاركة في الأحداث» في مواجهة الاقتتال الإثني.<sup>16</sup> والأنكى أن مناوي قد ذكر أن القوات الأمنية غالباً ما تطلب الحصول على أموال لتأمين حركة القوافل التجارية بين مدن دارفور.<sup>17</sup> ومن جانبه، صرح الهادي إدريس، رئيس القوات الثورية السودانية الموقعة على اتفاق جوبا وعضو مجلس السيادة تحت القيادة الانقلابية، أن الأحداث أظهرت أن السودان «دولة فاشلة».<sup>18</sup>

إدانة مناوي لتقاعس القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والشرطة الوطنية وشرطة الاحتياطي المركزي، وإن لم يذكرها بالاسم، ترديد لصدى كلام حاكم ولاية غرب دارفور إبان أعمال العنف في أبريل/نيسان 2021. إذ شجب هو وقادة المجتمع المحلي علناً فشل قوات الأمن النظامية المتمركزة في غرب دارفور في التدخل لحماية المدنيين، وقال إنه عامل رئيسي يساهم في الخسائر المدمرة للعنف. ورداً على ذلك، أمر مجلس الأمن القومي بإجراء تحقيق في ما ورد عن تقاعس قوات الأمن المتمركزة في الجنيينة ووعده بمحاسبة المسؤولين عن عدم تولي مهامهم.<sup>19</sup> ولم يتم الإعلان عن نتائج هذا التحقيق.

وفي تكرار لما حدث في أعقاب أعمال العنف في أبريل/نيسان 2021 في الجنيينة، انعقد مجلس الأمن القومي في الخرطوم في 25 أبريل/نيسان 2022. وبعد أن أعرب المجلس عن تعازيه لأسر الضحايا، أمر بنشر قوات إضافية في غرب دارفور لردع العنف. وغاب بشكل ملحوظ عن الاجتماع قائد قوات الدعم السريع الفريق أول. محمد حمدان دقلو «حميدتي»، الذي كان خارج البلاد في ذلك الوقت، وشقيقه عبد الرحيم، الرجل الثاني في قيادة قوات الدعم السريع.<sup>20</sup> وأعلن حميدتي بعد أيام أن «كل المتورطين في أحداث كرينك وغرب دارفور ضحايا»، في إشارة واضحة إلى خطاب مظلومية الجماعات الرعوية، وأقر بأن «الدولة قصرت في احتواء أحداث غرب دارفور».<sup>21</sup>

ويبذل قائد قوات الدعم السريع، حميدتي، جهوداً منهجية للاستفادة من النفوذ العسكري والسياسي لقوات الدعم السريع والثروة الكبيرة التي راكمها قادته من خلال أعمالهم الخاصة؛ للحصول على ولاء الزعماء التقليديين المحليين وإغراء الشباب المحلي للانضمام إلى الدعم السريع.<sup>22</sup> ولكن الأخيرين –الشباب المحلي –يستجيبون في المقام الأول للتحديات المحلية، وينصاعون للدوافع الإثنية الغالبة. ومع أن انخراط مقاتلي قوات الدعم السريع في الهجمات المتتالية على المدنيين في غرب دارفور منذ عام 2019 أمر معلوم، فقد ثبت مراراً وتكراراً أن قوات الدعم السريع غير راغبة وغير قادرة على تأديب أفرادها الذين يرتكبون جرائم فظيعة في حق المدنيين

<sup>16</sup> شاهد مقطع الفيديو لخطاب مناوي نُشر على صفحته الشخصية على الفيسبوك، الرابط: <https://fb.watch/cDHojgsDTp/>  
<sup>17</sup> راديو دبنقا، "السودان: حاكم دارفور يشجب التدابير الأمنية السيئة في أعقاب مذبحه قبلية"، 26 أبريل/نيسان، 2022، متاح على:

<https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/dafur-governor-lambasts-poor-security-measures-in-wake-of-tribal-massacre>

<sup>18</sup> الراكوبة، "عضو مجلس السيادة: السودان دولة فاشلة - تحقق في تورط قوات الدعم السريع في الأحداث"، 27 أبريل/نيسان 2022، باللغة العربية، متاح على:

<https://www.alrakoba.net/31711745/عضو-بمجلس-السيادة-السودان-دولة-فاشل/>

<sup>19</sup> تاج برس، "قرارات وإجراءات مجلس الأمن والدفاع برئاسة البرهان - وتوجهات لمحاسبة تقاعس الأجهزة الأمنية"، 16 أبريل/نيسان 2021، باللغة العربية، متاح على:

<https://www.tagpress.net/61159/>

<sup>20</sup> دارفور 24، "غياب حميدتي وعبد الرحيم عن اجتماع عاجل بشأن كرينك"، 25 أبريل/نيسان 2022، باللغة العربية، متاح على:

<https://www.dafur24.com/2022/04/26/تغيب-حميدتي-وعبد-الرحيم-عن-اجتماع-طار/>

<sup>21</sup> السوداني اليوم، حميدتي: الدولة فشلت في احتواء أحداث غرب دارفور، 28 أبريل/نيسان 2022، بالعربية.

<sup>22</sup> بي بي سي، "أزمة السودان: المرتزقة الشرسون الذين يديرون البلد من أجل الذهب"، 20 يوليو/تموز 2019،

<https://www.bbc.com/news/world-africa-48987901>

العزل. وأظهرت القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية والشرطة القومية ميلاً أقل حتى من الدعم السريع لتأديب القوات التي شاركت في اشتباكات محلية إلى جانب مجموعاتهم الإثنية، مستخدمين في ذلك أسلحة الحكومة وذخيرتها ولوجستياتها.

سعى حميدتي من خلال القيام بدور قيادي في المفاوضات التي أدت إلى اتفاق جوبا إلى بناء جسور مع الحركات المسلحة التي هزمتها قواته في ساحة المعركة وطردها من دارفور خلال الفترة 2014-2017. فنشأ تحالف جديد من عملية اتفاق جوبا بين قوات الدعم السريع وحركات التمرد الدارفورية، وكلاهما رأى فرصة لتأكيد استحقاق الجماعات والمناطق السودانية المهمشة تاريخياً لمزيد من التمثيل في المؤسسات القومية والدولة وحصّة أكبر في الثروة القومية وإدارة الموارد القومية للسودان. كما أنّ دارفور هي الجزء الأساسي في تجارة عائلة حميدتي التي نمت بمرور الوقت لتشمل قطاعات أخرى، منها قطاع الذهب. وتمثل المنطقة نقطة انطلاق للطموحات السياسية لقائد قوات الدعم السريع في ليبيا وتشاد ومنطقة الساحل المجاورة.<sup>23</sup>

ومن شأن انهيار القانون والنظام الذي شارك فيه مقاتلو قوات الدعم السريع على النطاق الذي شهدته كرينك والجنيّة أن يكون له تأثير سلبي على صورة حميدتي وذلك بإظهار ضعف القيادة والسيطرة داخل قوات الدعم السريع والتسامح مع الانتهاكات الواسعة النطاق على يد أفرادها. ويسهم في ضعف انضباط قوات الدعم السريع كون أنّ الكثير من القادة المحليين تم دمجهم من القوة شبه العسكرية السابقة (حرس الحدود) وقد ظلوا مواليين لموسى هلال، القائد السابق لحرس الحدود والزعيم القبلي لعشيرة المحاميد الرزيقات العرب الأبالّة.<sup>24</sup> وعلى خلفية الاستقراء المتزايد لأوجه الضعف في سيطرته على قوات الدعم السريع في دارفور، ألمح حميدتي في تعليقات علنية في أوائل مايو/أيار إلى أن القيادة الوطنية لرئيس الدولة، البرهان، ضعيفة وأن القوات الأمنية متواطئة في ظهور عصابات إجرامية عنيفة أرهبت السكان في الأشهر الأخيرة.<sup>25</sup>

إلى جانب افتقار المجلس العسكري إلى الشرعية الدستورية والمشروع السياسي أو الأيديولوجي، فهو لا يحظى بقاعدة اجتماعية متماسكة. ولا يدعم تماسكه إلا رغبات أعضائه في الاستيلاء على موارد السودان وحماية امتيازاتهم المكتسبة من عهد البشير. وبدلاً من تكوين حاضنة سياسية حقيقية، أعاد المجلس العسكري على عجل تعيين عشرات الموالين للنظام السابق في مناصب الخدمة العامة التي أبعدهم عنها لجنة إزالة التمكين خلال الفترة الانتقالية لرئيس الوزراء حمدوك فعادوا إلى إدارة أصول وحسابات الأوليغاركية السابقة التي استولت عليها اللجنة أو جمدها.

مرت سبعة أشهر منذ بداية الجمود السياسي الذي أحدثه انقلاب أكتوبر/تشرين الأول 2021 وهو شديد الارتباط بأزمة قيادة عميقة. وفي حين أن المعارضة السياسية السودانية قد عارضت المجلس العسكري، إلا أنها فشلت في الاتفاق على أرضية وبرنامج مشتركين من شأنهما تعزيز الحراك المقاوم للانقلاب الذي يقوده الشباب. وفي الوقت نفسه، تسلط أحداث غرب دارفور الضوء على إفلاس المجلس العسكري وافتقاره إلى الشرعية. وعلى عكس ادعاءات بعض داعمي المجلس العسكري الدوليين والإقليميين بحجة أن المجلس يمثل ضامناً أفضل لاستقرار السودان وأنه أكثر اتحاداً من المدنيين ويمثل حصناً ضد انهيار الدولة، فقد أبرزت التطورات أنه غير قادر على إدارة الاقتصاد، وليس براغب أو قادرٍ على التصرف بطرق تشجع على قيام حل سياسي للأزمة التي سببها انقلابه، وفاشل في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية المتمثلة في الحفاظ على القانون والنظام وحماية المدنيين.

يمثل استمرار الجمود السياسي في الخرطوم، والتوترات الخطيرة التي تضعف قادة الانقلاب ومعارضتهم المدنية، أيضاً عوامل رئيسية في تراجع سلطة الدولة ومؤسساتها في أطراف البلاد. وإنّ العودة إلى النظام الدستوري، بمسار واضح إلى قيادة مدنية لمرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، أمر ضروري لاستعادة السلام ودعم حماية الحقوق في جميع أنحاء السودان.

#### 4. سياسات قاتلة

يكمن السبب الجذري لأعمال العنف الأخيرة في غرب دارفور في التنافس طويل الأمد بين المجتمعات المحلية في الحصول على الموارد. ففي السابق كان مثل هذا الصراع يدور حول المياه والمراعي، ولكن في الآونة الأخيرة، ظهرت مطالبات الملكية التقليدية المتنافسة في المناطق التي يُعتقد أو يُعرف بأنها تحتوي على احتياطات من الذهب أو النفط، كمحرك آخر للعنف.<sup>26</sup> ولمنطقة دارفور

<sup>23</sup> جيروم توبيانا، "دارفور بعد البشير: التداخيات على انتقال السودان وعلى المنطقة"، تقرير خاص صادر عن المعهد الأمريكي للسلام، أبريل/نيسان 2022، متاح على: <https://www.usip.org/sites/default/files/SR508-Dafur-after-Bashir.pdf>

<sup>24</sup> محمد بدوي، "أحداث غرب دارفور؛ المسببات والدوافع"، ورقة غير منشورة قدمها المؤلف باللغة العربية، وردت في 29 أبريل/نيسان 2022.

<sup>25</sup> السوداني، "هل كانت توجد 'تسعة طويلة' (عصابات إجرامية عنيفة) في عهد البشير، 3 مايو/أيار 2022، باللغة العربية، متاح على:

<https://www.alsudaninews.com/ar/?p=150240>

<sup>26</sup> نشب نزاع 2013 بين بني حسين وعشائر الأبالّة العرب بسبب الخلاف حول ملكية جبل عامر ملكية جبل عامر بالذهب، انظر سليمان بلو، "صحوة موسى هلال":

أسوأ كابوس في الخرطوم؟" تقرير لمجموعة الديمقراطية أولاً السودانية، 22 أبريل/نيسان 2015، متاح على:

الكبرى آليات راسخة منذ قرون لمنع الصراعات وحلها وتعويض ضحايا هذا النوع من الصراعات. وقد أثبتت هذه الآليات فعاليتها في صون السلم والاستقرار الاجتماعيين في المنطقة لأجيال. ولم يصبح التعامل التقليدي مع النزاعات أقل فعالية في القيام بأدوارها التاريخية إلا بعدما انخرط نظام البشير في التسعينيات في التلاعب المنهجي بهذه الآليات لمصالحه السياسية والأمنية.

وقد اندلع العنف الأخير في غرب دارفور على خلفية مزاعم متضاربة بملكية الأراضي واستحقاقاتها في المنطقة، تماماً كالعنف السابق في الجنية وما حولها في ديسمبر/كانون الأول 2019 ويناير/كانون الثاني 2020 ويناير/كانون الثاني 2021 وأبريل/نيسان 2021. وشجع زوال نظام البشير في 2019، وما تلاه من صعود القيادة المدنية على الصعيدين القومي والولائي، ضحايا عمليات التهجير القسري الجماعي السابقة، وخاصة المساليت، على تجديد المطالبات بالحقوق في العودة. فشجرت المجموعات ذات الأصل العربي التي نشرها الجيش كوكلاء له، والتي استقر بعض أفرادها في هذه الأراضي بعد تشجيعهم على إدعاء أحقيتها وتطهيرها من سكانها، أنهم يخاطرون بفقدان النفوذ السياسي والأمني الذي حصلوا عليه مقابل خدماتهم. واعتبر سريان اتفاق جوبا لسلم السودان في أواخر عام 2020 منافسة بين رابح وخاسر، يحتاز فيها الفائزون المزايا جميعاً. ولكن لم تنفذ أيّاً من أحكام اتفاق جوبا الرامية إلى تحقيق خبرات السلام لمن سقطوا ضحية للنزاعات، بما في ذلك لجنة الأراضي والأحكام المتعلقة بإعادة توطين وتعويض النازحين واللاجئين. وبالمثل، فإن لجنة الأراضي المتوخاة لمعالجة المطالبات الأراضي على الصعيد الوطني بموجب اتفاق السلام الشامل لعام 2005 الذي أنهى الحرب الأهلية مع جنوب السودان لم يتم تنفيذها قط.

ولم يفعل قادة الانقلاب ولا الجهاز التنفيذي السابق بقيادة مدنية الكثير لمخاطبة مخاوف الجماعات الرعوية، وتركوا هذه الجماعات لوسائلها الخاصة لتؤيد مزاعمها بفوهة البندقية. وقد حافظت المؤسسة العسكرية طوال الوقت على سياسة تسليح الجماعات الإثنية المتحالفة (الرعاة غالباً) وسعت إلى توسيع نطاقها في جميع أنحاء السودان وهي السياسة التي طبقت خلال العقود الثلاثة من حكم البشير. وبإشراف هذه المؤسسة وعلى أيديها يبدي السودان كل مظاهر «دولة الميليشيات»: دولة تحدث فيها عملية إلغاء للطابع المؤسسي فتطمس المعايير العسكرية واللوائح والتسلسل الهرمي والانضباط حيث تؤدي الميليشيات أدواراً أكبر في العمليات ضد الجماعات المتمردة ويحوز القادة المجتمعون لهذه الميليشيات نفوذاً سياسياً وإدارياً أكبر على مستوى الدولة والمستوى الوطني. هذا وقد سعت الجماعات المتنافسة ضد حلفاء الحكومة، ومنها المساليت في السنوات الأخيرة، إلى تسليح نفسها للحماية، مما أدى إلى تصعيد وتيرة العنف ومستوياته. ولأن الإثنية كانت الأساس الرئيسي في تجنيد الميليشيات؛ فإنها تدين بولائها في المقام الأول لمصالحها الضيقة ومجتمعاتها، وليس للدولة. وعقب ذروة العنف في دارفور خلال الأعوام 2003-2006، الذي اتسم باستهداف جماعي لمجتمعات بأكملها يشتهب في ولانها للمتبردين على أساس الإثنية وحدها، تحول الصراع تدريجياً إلى حالة منخفضة الحدة وطويلة الأمد من انعدام الأمن مع تصاعد متكرر للعنف الشديد، وصاحب ذلك رفض مسؤولي الدولة والأمن تحمل المسؤولية عن نتائج سياساتهم في أقاليم السودان الطرفية.

وفي كثير من الحالات، أصبحت الميليشيات «رواد لأعمال العنف»، يأخذون أجورهم من عامة الناس من خلال تحصيل رسوم المرور عند بوابات الرسوم في دارفور وتهريب آلاف المركبات غير الموثقة من ليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى ومنطقة الساحل إلى السودان. ومما يدعو إلى القلق أنّ مقاتلي القوات المشتركة المنتشرة في دارفور لحماية «المعسكرات الكبرى» لبعثة حفظ السلام المختلطة المكونة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) شوهوا بوضوح بين اللصوص الناهبين للمواقع بعد انسحاب العملية المختلطة. وقد كانت قوة حفظ السلام تقدم قدرأ من الحماية المحدودة للمدنيين في مناطق وجودها عن طريق ردع الهجمات الشديدة من النوع الذي وقع في كرينك في 22 أبريل/نيسان، وقد ترك انسحابها قبل إنشاء قوة وطنية ذات مصداقية لحماية المدنيين عرضة للهجوم.

## 5. رد الفعل الدولي

سارع المجتمع الدولي إلى إدانة عمليات القتل وضغط على حكومة السودان والحركات المسلحة لتحمل مسؤوليتها عن حماية المواطنين من الفظائع الجماعية كما وجهت دعوات إلى الحكومة لبدء تحقيقات مستقلة لتحديد الجناة ومساءلتهم، وضمان وصول المساعدات الإنسانية للضحايا وتأمين حقوقهم في سبل الانتصاف.<sup>27</sup> وشدد الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش على أن المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق حكومة السودان، كما استنكر المفوض السامي لحقوق الإنسان عمليات القتل ودعا إلى

<https://sudantribune.com/article53303/>

<sup>27</sup> دعا الممثل الخاص للأمم المتحدة فولكر بيرثيس إلى "تحقيق معمق وشفاف، يجب إعلان نتائجه على الملأ والمساعدة في تحديد مرتكبي أعمال العنف وتقديمهم إلى العدالة". المدنيين في كرينك، غرب دارفور، ودعا إلى إنهاء العنف فوراً وإجراء تحقيق معمق"، 24 أبريل/نيسان، 2022، متاح على:

<https://twitter.com/UNITAMS/status/1518340659853377542?s=20&t=GA-wZB3AhSqeU0aLWDDbiQ>



إجراء تحقيقات.<sup>28</sup>، 29 وانضم أعضاء مجلس الأمن إلى دعوته في 29 أبريل/نيسان من أجل التنفيذ العاجل لاتفاق جوبا لسلام السودان وتعهدوا بدعم هذه العملية، ولا سيما نشر قوة حفظ الأمن المشتركة، وخطة العمل الوطنية لحماية المدنيين.<sup>30</sup> ولأسباب غير مفهومة، غاب الاتحاد الأفريقي عن حملة إدانات القتل الجماعي الذي استهدف المدنيين.

لا تبدو الدعوات التي وجهتها بعض جماعات المناصرة في أعقاب مأساة كرينك بنشر قوة دولية لحفظ السلام في دارفور واقعية بالنظر إلى رفض الحكومة الوطنية لمثل هذا الإجراء ونسبة لضعف تبني هذا الطرح في البيئة الدولية الراهنة شديدة الاستقطاب. وبالنظر إلى مواطن ضعف اتفاق جوبا، الموضحة أعلاه، في التصدي للعنف المحلي في دارفور، فإن على المجتمع الدولي الإصرار على أن تكون القوات الحكومية التي نشرت في دارفور للحد من التصعيد الحالي قد تلقت التدريب المناسب على حماية المدنيين وأعلى معايير التدريب على حماية حقوق الإنسان. وينبغي أن تكون عناصر القوات الحكومية في المنطقة محايدة إثنياً وأن تخضع لضمانات صارمة للقيادة والسيطرة. وينبغي إخضاع العناصر الأمنية التي تنتهك القانون لكل ما يستتبعه هذه الانتهاك من عواقب قانونية.

## 6. الملاحظات الختامية والتوصيات

إن محاولات تجاهل موجة القتل في كرينك الأسبوع الماضي بوصفها حلقة أخرى من حلقات «العنف المجتمعي»، كما فعل وزير الدفاع، الفريق ركن ياسين إبراهيم ياسين في تصريحات عقب اجتماع مجلس الأمن القومي، لا تستطيع إخفاء فشل القيادة وراء أزمات السودان التي طال أمدها.<sup>31</sup> فالصراع الإثني كارثة من صنع الإنسان في دارفور، وعلى الحكومة أن تتحمل نصيبها من المسؤولية في خلق أسبابها الجذرية.

### التوصيات:

### للحكومة:

- توجيه جميع أجهزة أمن الدولة النظامية على الفور لوقف ممارسة تجنيد وتسليح الميليشيات والقوات الأخرى على أساس إثني أو على أسس أيديولوجية وسياسية.
- إعداد برنامج طوعي لنزع سلاح الميليشيات القبلية الموجودة في دارفور وفي جميع أنحاء السودان وتنفيذه تدريجياً بعد مشاورات واسعة النطاق وتوعية الجمهور في مناطق وجود الميليشيات.
- التصدي على وجه السرعة للأزمة الإنسانية والصحية الحادة في كرينك وغرب دارفور بتوفير الإغاثة والإمدادات الطبية.
- منح المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية إمكانية الوصول دون قيود إلى النازحين وغيرهم من السكان المتضررين من الحرب.
- تحمل مسؤولية إعادة تأهيل البنية التحتية الحكومية المدمرة خلال أعمال العنف في السنوات 2020 و2021 و2022 في الجنية وكرينك وأماكن أخرى في دارفور، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والأسواق.
- التحقيق في الاشتراك المزعوم لعناصر من قوات الدعم السريع في الهجمات على كرينك، وقتل المدنيين، وتدمير ممتلكاتهم، ومحاسبة من يتبين أنهم شاركوا فيها.
- التحقيق في ما ورد عن فشل القوات الأمنية الموجودة في كرينك والجنية في التدخل لحماية المدنيين خلال أحداث العنف المتكررة منذ ديسمبر/كانون الأول 2019 ومحاسبة أفراد القوات النظامية الذين ثبت عدم تحملهم لمسؤولياتهم.
- إعطاء الأولوية لتنفيذ أحكام اتفاق جوبا التي تعالج الأسباب الجذرية للصراعات هناك من خلال آليات العدالة الانتقالية، ونقل السلطة حقاً إلى الحكومات المحلية، وإصلاحات الأراضي.

<sup>28</sup> "الأمين العام للأمم المتحدة يأسف لمقتل المدنيين في غرب دارفور"، 25 أبريل/نيسان، SG / SM / 21249، متاح على:

<https://www.un.org/press/en/2022/sgsm21249.doc.htm>

الأمم المتحدة، "السودان: باتشيليت مذعورة من أعمال القتل في دارفور، تحذر من التصعيد"، 27 أبريل/نيسان، 2022، متاح على:

<https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/04/sudan-bachelet-appalled-darfur-killings-warns-against-escalation>

<sup>30</sup> الأمم المتحدة، "بيان صحفي لمجلس الأمن بشأن دارفور، السودان"، SC / 14878، 29 أبريل/نيسان، 2022، متاح على:

<https://www.un.org/press/en/2022/sc14878.doc.htm>

<sup>31</sup> باج نيوز، "قرار لمجلس الأمن والدفاع بإرسال قوات للفصل بين الأطراف المتنازعة في غرب دارفور"، 25 أبريل/نيسان 2022، باللغة العربية، متاح

على: <https://sahafahn.com/show13552049.html>

- معالجة مخاوف المجتمعات المحلية التي تشعر بالتهديد من جراء تنفيذ اتفاق جوبا للسلام عن طريق شرح الأحكام التي تتناول مخاوفها والبدء في التنفيذ الجاد لهذه الأحكام.

### للمعارضة السياسية:

- وضع رؤية شاملة حول مسار الدولة نحو الديمقراطية، تشمل الأدوات العملية لمقاومة الانقلاب.
- تنسيق الجهود لبناء آلية لإدارة التنوع بين الجماعات المؤيدة للديمقراطية للحفاظ على التعاون بدلاً من محاولة توحيدها في ائتلاف.
- تجنب الاقتتال الداخلي والانتهاكات والتركيز على بناء رؤية لعقد اجتماعي جديد يجمع الشعب السوداني.
- صياغة عملية بديلة لدارفور تسمح بحل الأسباب الجذرية للعنف.

### للموقعين على اتفاق جوبا للسلام:

- التحقيق في مزاعم اشتراك مقاتلين من حركاتكم في الاشتباكات الأخيرة في دارفور ومحاسبة مرتكبي أعمال العنف وانتهاكات الحقوق في صفوف حركاتكم.
- العمل معاً على نشر المعلومات على مستوى المجتمع المحلي عن اتفاق جوبا للسلام وأحكامه لمخاطبة مشاكلهم وألوياتهم.

### للمجتمع الدولي:

- مطالبة حكومة السودان بتحمل المسؤولية الكاملة عن حماية المدنيين في جميع أنحاء البلاد وخاصة في مناطق مثل دارفور المتضررة من الصراع الأهلي.
- الإصرار على أن تحسن الحكومة قيادتها وسيطرتها على قواتها الأمنية ومحاسبة العناصر التي تنتهك القانون وتهاجم المدنيين.
- الضغط على الحكومة لإنشاء لجنة تحقيق مستقلة وشفافة في عمليات القتل الأخيرة في دارفور والالتزام بنشر نتائج اللجنة على الملأ.
- تقديم المساعدة الفنية لهذه اللجنة إذا أنشئت وفقاً للمعايير الفنية المطلوبة وباستقلالية يمكن إثباتها.
- الضغط على الداعمين الإقليميين للانقلاب في السودان لتغيير مسارهم ومواءمة مصالحهم مع الجماعات المؤيدة للديمقراطية باعتبارها الطريقة الإستراتيجية الوحيدة للسودان ليكون مستقراً وموحداً.